

Distr.: General
22 July 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 20 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

صوب تحقيق التنمية المستدامة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بوسائل منها الاستهلاك والإنتاج المستدامان، استناداً إلى جدول أعمال القرن 21

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 213/75 معلومات مستكملة عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، استناداً إلى المسائل المدرجة في جدول أعمال القرن 21 ومع التركيز على الحالة الراهنة فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويستند التقرير إلى الدراسات والتقارير والتحليلات والمدخلات التي أجرتها منظومة الأمم المتحدة مؤخراً، وإلى نتائج المداولات الحكومية الدولية، بما في ذلك اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد على الإنترنت تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى الافتراضي لأصحاب المصلحة المتعددين المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تقارير أخرى عن التنمية المستدامة صدر بها تكليف من الجمعية العامة والمجلس لعام 2021، بما في ذلك تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2021⁽¹⁾، وتقرير "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم" حتى

* A/76/150.

(1) انظر <https://developmentfinance.un.org/fsdr2021>.



الرجاء إعادة استعمال الورق

230821 180821 21-10165 (A)



منتصف عام 2021⁽²⁾، وتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2021/58)، والتقرير المرحلي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى الصادر في عام 2021 بشأن إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة⁽³⁾ والملاحظات التي أدلى بها الأمين العام في 12 نيسان/أبريل 2021 أمام منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية المنعقد في عام 2021⁽⁴⁾.

(2) انظر www.un.org/development/desa/dpad/publication/world-economic-situation-and-prospects-as-of-mid-2021/

(3) متاح من خلال الرابط التالي: <https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=400&nr=1444&menu=35>

(4) انظر www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2021-04-12/secretary-generals-remarks-the-2021-economic-and-social-council-forum-financing-for-development-delivered

أولاً - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 213/75، أن يقدم إلى الجمعية في دورتها السادسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار، يركّز بوجه خاص على الحالة فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين وتطبيقهما وتعزيزهما، مع مراعاة الآثار المترتبة على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتصدي لها والتعافي منها، وأن يوصي بإجراءات محددة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في هذا الصدد.

ثانياً - البنود غير المنجزة من جدول أعمال القرن 21، والثغرات في تنفيذ خطة عام 2030، واستعراض التنفيذ

2 - بعد مرور عام على جائحة كوفيد-19، لا تزال مستويات عالية من عدم اليقين تحيط بالتوقعات الاقتصادية العالمية، حيث انخفض الناتج الإجمالي العالمي بنسبة تقدر بـ 4,3 في المائة في عام 2020، وهو أكبر انكماش في الناتج العالمي منذ الكساد الكبير. وحسب تقرير "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2021"⁽⁵⁾، تشير التقديرات إلى أن ناتج الاقتصادات المتقدمة النمو قد تقلص بنسبة 5,6 في المائة في عام 2020، مع توقعات بأن ينتعش النمو ليصل إلى 4,0 في المائة في عام 2021. غير أن تجدد تفشي الجائحة أدى إلى اتخاذ تدابير جديدة للإغلاق الشامل في الربع الثالث من عام 2020 في الكثير من البلدان الأوروبية، وهو ما يجعل تحقيق انتعاش سريع أمراً أقل احتمالاً. وقد شهدت البلدان النامية انكماشاً أقل حدة نسبياً، حيث تقلص الناتج فيها بنسبة 2,5 في المائة في عام 2020. ومن المتوقع أن تنمو اقتصاداتها بنسبة 5,7 في المائة في عام 2021، في حين شهدت أقل البلدان نمواً انكماشاً في إجمالي ناتجها المحلي بنسبة 1,3 في المائة في عام 2020، ومن المتوقع أن يصل النمو فيها إلى 4,9 في المائة في عام 2021. وستتوقف التطورات المستقبلية على مسار الأزمة الصحية، بما في ذلك إن كان من الممكن السيطرة على سلالات فيروس كوفيد-19 الجديدة باللقاحات المتوافرة حالياً أم أن هذه السلالات ستسبب في إطالة أمد الجائحة.

3 - وقد دفع الانكماش الاقتصادي المرتبط بالجائحة ما بين 119 و 124 مليون شخص آخرين إلى براثن الفقر المدقع في عام 2020 (E/2021/58)، وهو ما يمثل ارتفاعاً حاداً عن التوقعات السابقة الواردة في تحديث منتصف العام⁽⁶⁾ الصادر في حزيران/يونيه 2020 لتقرير "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2020". وتشير التوقعات الحالية إلى أنه في عام 2030 سيكون حوالي 600 مليون شخص لا يزالون يعيشون في فقر مدقع، وهو ما يمثل نسبة فقر تبلغ 7 في المائة⁽⁷⁾. وفي هذا السياق، يواجه ما يقدر

(5) متاح من خلال الرابط التالي - www.un.org/development/desa/dpad/publication/world-economic-situation-and-prospects-2021/.

(6) متاح من خلال الرابط التالي - www.un.org/development/desa/dpad/document_gem/global-economic-monitoring-unit/world-economic-situation-and-prospects-wesp-report/.

(7) United Nations, *Sustainable Development Goals Report* (New York, 2021)، متاح من خلال الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs/report/2021/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2021.pdf>.

بنحو 690 مليون شخص الجوع، وقد يعاني 83 مليون شخص آخر، وربما ما يصل إلى 132 مليون شخص، من الجوع في عام 2020 نتيجة للركود الاقتصادي الناجم عن كوفيد-19⁽⁸⁾.

4 - وكان للأزمة أثرٌ مدمر على سبل العيش والمشاريع التجارية والعمالة. وتقدر منظمة العمل الدولية أنه، في عام 2020، ضاع ما يقرب من 8,8 في المائة من مجموع ساعات العمل، أي ما يعادل ساعات عمل 255 مليون شخص يعملون بدوام كامل على مدى سنة. وقياساً إلى عام 2019، انخفض إجمالي العمالة بمقدار 114 مليون عامل بسبب البطالة أو التسرب من القوى العاملة⁽⁹⁾. وفي البلدان النامية، تصاعدت معدلات البطالة بسرعة لتصل إلى مستويات قياسية بحلول منتصف عام 2020: حيث شهد العمال المهاجرون أيضاً إنهاء فجائياً لوظائفهم، إلى جانب عدم دفع أجورهم أو تأخيرها، في حين افتقروا في الغالب إلى سبل الحصول على استحقاقات الحماية الاجتماعية. وحصّة القطاع غير النظامي من الوظائف تزيد على 60 في المائة من الوظائف في عدد من البلدان النامية الكبيرة، وقد كانت الآثار التي طالت سبل العيش والدخل شديدة القسوة على نحو بليوني عامل في القطاع غير النظامي لا يتمتعون إلا بقدر محدود من الحماية الاجتماعية، ولا سيما العاملون لحسابهم الخاص في الاقتصاد غير النظامي.

5 - وكشفت جائحة كوفيد-19 بشكل صارخ أن الاقتصادات النظامية في العالم ومجريات الحياة اليومية تتبني على ما توديه النساء والفتيات من عمل غير مرئي وغير مدفوع الأجر⁽¹⁰⁾. وقد كانت النساء في الطليعة في مكافحة الفيروس، وكنّ أيضاً الأكثر تضرراً من عدة نواح، بما في ذلك من خلال تحملهن عبء العمل المنزلي والرعاية غير مدفوعي الأجر. كما أنهن لا يزلن ممثلات تمثيلاً ناقصاً في عملية صنع القرارات المتصلة بالجائحة وفي استجابات السياسات الاقتصادية للأزمة. وفي حين أدت الجائحة إلى انخفاض مشاركة القوة العاملة بنسبة 2 في المائة في جميع أنحاء العالم مقارنةً بنسبة 0,2 في المائة فقط خلال الأزمة المالية العالمية في عامي 2007 و 2008، فإن عدد النساء اللاتي اضطررن إلى ترك قوة العمل تماماً فاق عدد الرجال، مما زاد من اتساع الفجوة بين الجنسين في العمالة والأجور حسبما أبرز التقرير. وكذلك كان أداء المشاريع المملوكة لنساء أسوأ من غيرها بشكل غير متناسب⁽¹¹⁾.

6 - وألحقت جائحة كوفيد-19 أضراراً كبيرة بتعلم الأطفال ورفاههم في جميع أنحاء العالم. وقبل انتشار الجائحة، كان التقدم في التعليم من البطء أصلاً بما لا يمكن معه تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وبعد مرور عام على بدء الأزمة، لا يزال ثلثا الطلاب متأثرين بالإغلاق الكلي أو الجزئي للمدارس. وزاد عدد الأطفال غير الملمين بمهارات القراءة الأساسية بمقدار مائة مليون طفل عما كان عليه في السابق. وتشتد وطأة الأزمة على الأطفال الأفقر والأضعف، مما يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة منذ أمد طويل. ويُحتمل ألا يعود كثيرون منهم إلى المدرسة أبداً؛ وبعضهم يُرغم على زواج الأطفال أو عمالة الأطفال. ويلزم بذل جهود خاصة لتعويض خسائر التعلم التي سببتها جائحة كوفيد-19.

(8) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2020* (روما، 2020)، متاح من خلال الرابط التالي: <http://www.fao.org/3/ca9692ar/ca9692ar.pdf>.

(9) انظر www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/briefingnote/wcms_767028.pdf.

(10) United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), "The impact of COVID-19 on women" (New York, April 2020) www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/04/policy-brief-the-impact-of-covid-19-on-women

(11) United Nations, *Sustainable Development Goals Report*

غير أن التقديرات تشير إلى أن نحو 65 في المائة من الحكومات في البلدان المنخفضة الدخل وفي البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا و 35 في المائة منها في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المرتفعة الدخل قد خفضت التمويل المخصص للتعليم منذ بدء الجائحة⁽¹²⁾.

7 - وفي حين بلغت نسبة الأشخاص الذين يحصلون على الكهرباء 90 في المائة في عام 2019، لا يزال 759 مليون شخص يفتقرون إليها، ويعيش نصفهم في بيئات هشة ومتضررة من النزاعات و 84 في المائة في المناطق الريفية. وتشير توقعات سيناريو السياسات المقررة الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة إلى أن ما يقرب من 660 مليون شخص سيظلون مفتقرين إلى الكهرباء في عام 2030، وأنه سيتعين إيصال الكهرباء إلى حوالي 940 مليون شخص بحلول عام 2030 لكي يتيسر للجميع الحصول على إمداداتها. وتهدد أزمة كوفيد-19 التقدم في بعض أنحاء العالم: ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، يرجح جدا أن يكون عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على الكهرباء قد ازداد في عام 2020. وهذا يعني أنه، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها، سيتعين زيادة معدل إيصال الكهرباء إلى أكثر من ثلاثة أمثاله من الآن وحتى عام 2030، بحيث يُزود بالكهرباء حوالي 85 مليون شخص كل عام حتى عام 2030⁽¹³⁾.

8 - ولتزايد عدد سكان العالم إلى جانب الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية تأثير مدمر على كوكبنا - حيث يسرع في تغير المناخ ويدمر الطبيعة ويرفع مستويات التلوث. ويضيق نحو 14 في المائة من الأغذية في العالم على طول سلسلة الإمداد قبل أن يصل إلى مستوى البيع بالتجزئة. وفي جميع أنحاء العالم، يُشترى مليون زجاجة شرب بلاستيكية كل دقيقة، ويُلقى في القمامة بـ 5 تريليونات كيس بلاستيكي أحادي الاستخدام كل عام. وقد زادت بصمة المواد على المستوى العالمي بنسبة 70 في المائة بين عامي 2000 و 2017⁽¹⁴⁾.

9 - وقد تعادل المتوسط العالمي لحرارة سطح الأرض في عام 2020 مع مثيله المسجل في عام 2016 كأكثر السنوات احترارًا على الإطلاق. وعلى الرغم من الانتكاسات الناجمة عن كوفيد-19، زادت انبعاثات غازات الدفيئة عالميا في عام 2020⁽¹⁵⁾. والمنظومة الغذائية الذي تقوم عليها الأنماط الغذائية الحالية في العالم هي مصدر ما تتراوح نسبته بين 21 و 37 في المائة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة، مما يدل على أنها عامل رئيسي من عوامل تغير المناخ، حتى دون أخذ الآثار البيئية الأخرى في الاعتبار⁽¹⁶⁾. وفي التدخلات الجارية من قبل الحكومات دلائل على قرب اتخاذ تدابير تتناسب مع طموحات اتفاق باريس، مما يشير إلى احتمال الجمع بين الحلول الممكنة للأزميتين معا، أي جائحة كوفيد-19 وأزمة تغير المناخ، في استجابة متسقة. ويمكن أن تكتسي جزم الحوافز المصممة من أجل التصدي للجائحة أهمية حاسمة

(12) المرجع نفسه.

(13) International Bank for Reconstruction and Development and the World Bank, Tracking SDG7, The Energy Progress Report 2021 (Washington, D.C., 2021). متاح على الرابط التالي: <https://trackingsdg7.esmap.org/downloads>

(14) United Nations, Sustainable Development Goals Report

(15) المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، حالة المناخ العالمي في 2020 (جنيف، 2021)، متاح من خلال الرابط التالي: https://library.wmo.int/doc_num.php?explnum_id=10743

(16) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأمن الغذائي والتغذية.

بالنسبة لمساعي الانتقال بالعالم إلى اقتصاد خفيض الكربون. وتحذر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أيضا من أن التنمية المستدامة لا تزال معرضة للخطر من جراء التغيرات الناشئة والمتزايدة في المحيطات والغلاف الجليدي. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لحماية البيئات البحرية الرئيسية، لا يزال تحمّص المحيطات والصيد غير المستدام يشكّلان تهديدين رئيسيين للمحيطات والموارد البحرية.

ألف - متابعة خطة عام 2030 واستعراضها

10 - تسلط الفروع التالية الضوء على بعض المنابر الرئيسية التي تدعم تنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وقد عُقد المنتدى في الفترة من 6 إلى 15 تموز/يوليه 2021، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حول موضوع "التعافي المستدام والمرن من آثار جائحة كوفيد-19 على نحو يعزز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة: بناء مسار شامل وفعال لتحقيق خطة عام 2030 في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة".

11 - وناقش المنتدى السياسي الرفيع المستوى بتعمق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر، والهدف 2 المتعلقة بالقضاء على الجوع، والهدف 3 المتعلقة بالصحة الجيدة والرفاه، والهدف 8 المتعلقة بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف 10 المتعلقة بالحد من أوجه عدم المساواة، والهدف 12 المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والهدف 13 المتعلقة بالعمل المناخي، والهدف 16 المتعلقة بالسلام والعدل والمؤسسات القوية، والهدف 17 المتعلقة بالشراكات. وناقش المنتدى شتى جوانب آثار جائحة كوفيد-19 على أهداف التنمية المستدامة والنهج الممكنة للشروع في تحقيق تعافٍ مرّن يفضي إلى بلوغ هذه الأهداف. وأُرب خلاله عن شواغل مشتركة بشأن حالة أهداف التنمية المستدامة بعد ست سنوات من اعتمادها، بما في ذلك فيما يتعلق بالفقر والجوع والصحة وفرص العمل والمساواة بين الجنسين وعدم المساواة والثقة في الحكومات ومساعي عدم ترك أحد خلف الركب. ولكن الأمل كان قائماً أيضا في أنه، إذا اتُخذت تدابير في ظل تعددية الأطراف والتضامن، ولا سيما لضمان حصول الجميع على اللقاح، فيمكن أن يتحقق، وسيحقق، تعافٍ أفضل وأكثر استدامة يتخذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خريطة طريق له. وفي المجموع، قدم 42 بلدا استعراضاتها الوطنية الطوعية التي عرضت فيها تأثير جائحة كوفيد-19، كما وصفت التدابير التي تتخذها بدءا من الحماية المالية والحماية الاجتماعية وحتى الحفاظ على البيئة. واعتمد المنتدى السياسي الرفيع المستوى إعلانا وزاريا يبعث برسالة تضامن ووحدة قوية من أجل التعافي بشكل أفضل من جائحة كوفيد-19.

12 - وتمثل اللجان الإقليمية الخمس المنابر الإقليمية لتقييم التقدم المحرز وتبادل المعارف وأفضل الممارسات والحلول دعماً لتنفيذ خطة عام 2030، بما يتماشى مع الأولويات والخصوصيات الإقليمية، وهي تقدم الدعم للبلدان في إعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية.

13 - وقد نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منتداهما الثامن في الفترة من 23 إلى 26 آذار/مارس 2021 بشأن موضوع "التعافي المستدام والمرن من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ" (ESCAP/RFS/2021/4). وأجرى المنتدى استعراضات متعمقة لأهداف التنمية المستدامة 1 و 2 و 3 و 8 و 10 و 12 و 13 و 16 و 17. ويشير توصيف الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة إلى أن المنطقة بحاجة إلى التعجيل بتغيير الاتجاه التراجعي في استهلاك المواد وفيما تخلّفه من بصمة. ونتائج الاستعراض المتعمق للهدف 12 الذي أجره المنتدى تسلط

الضوء على مجموعة من الإجراءات الموصى بها، مثل تعزيز الانتعاش الأخضر في إطار التعافي من كوفيد-19، وتعزيز أطر السياسات العامة للاستهلاك والإنتاج المستدامين، واعتماد نموذج اقتصادي دائري متكامل. ومن أجل رفع مستوى الطموحات المناخية والمساعدة في الجهود الوطنية، تعمل اللجنة حالياً على تعزيز القدرات المؤسسية ووضع الخيارات السياساتية لاقتصادات قادرة على الصمود في مرحلة ما بعد كوفيد-19. وفي عام 2020، أجرت اللجنة عمليةً رفيعة المستوى لبناء قدرات واضعي السياسات من أجل دعم وضع خطط شاملة للتعافي تتماشى مع خطة عام 2030 واتفاق باريس. واستُحدثت حزمة سياسات بعنوان "البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل"، تركز على تعزيز فرص الحصول على الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، وتحسين إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية، وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ والطاقة النظيفة. ويُقدَّر أن هذه الحزمة، إذا نُفذت، يمكن أن تخفض انبعاثات الكربون بحوالي 30 في المائة في الأجل الطويل وأن تسهم في الوقت نفسه في انتشار 180 مليون نسمة من برائن الفقر وتزويد من الناتج المحتمل بنسبة 12 في المائة. واعتُبر أيضاً كل من معالجة التلوث بالمواد البلاستيكية وتعزيز الاقتصاد الدائري من الأولويات لتحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة.

14 - وعُقدت الدورة الخامسة للمنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا يومي 17 و 18 آذار/مارس 2021. ويسر المنتدى تبادل الخبرات السياساتية والممارسات الجيدة في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في منطقة اللجنة، كما وفر منبرا بارزا للتعلم من الأقران. وفي عام 2021، أعدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا للمرة الثانية تقريرا إحصائيا لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بلدان اللجنة، وقد عُرض التقرير في المنتدى. وتُظهر التقييمات أن الإسراع بوتيرة التقدم أمر ضروري في المجالات الحيوية المتعلقة بتغير المناخ والبيئة، بما في ذلك حفظ النظم الإيكولوجية، والتنوع البيولوجي، والصمود في مواجهة الكوارث، وإنتاج النفايات ومعالجتها، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. ووجد المنتدى أن معالجة أزمته تغير المناخ والتنوع البيولوجي تتطلب نهجاً يقوم على العمل المشترك بين الأجيال ويُشرك المجتمع بأسره. وكان تعزيز الاقتصاد الدائري والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا هو الموضوع الرئيسي لدورة اللجنة التاسعة والستين المعقودة يومي 20 و 21 نيسان/أبريل 2021. وقد دعت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا اللجنة إلى أن تنظر، لدى اضطلاعها بعملها المعياري، في الفجوات التنظيمية التي تحول في الوقت الراهن دون تحقيق تنمية أسرع لاقتصادات تعتمد التدوير بقدر أكبر وتستخدم الموارد بشكل أكثر كفاءة. وأنظمة المركبات، والنفايات، وإصدار الشهادات الحرجية، وتصنيف الموارد، وإمكانية تتبع المواد في إطار سلاسل الإمداد ليست سوى بعض المجالات التي تسهم فيها اللجنة بالفعل في جهود البلدان (E/ECE/1496).

15 - وعُقد المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021 على شبكة الإنترنت في الفترة من 29 إلى 31 آذار/مارس 2021 ونظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربية. وقد زادت الجائحة من عرقلة التقدم المتعثر أصلاً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. واستعرض المنتدى الأهداف 1 و 2 و 3 و 5 و 8 و 10 و 12 و 13 و 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة، مع السعي في الوقت ذاته إلى اغتنام الفرص المتاحة للمنطقة العربية من أجل "إعادة البناء على نحو أفضل" في سياق جائحة كوفيد-19. وفي أواخر عام 2020 وفي عام 2021، يسرت الإسكوا، بالتعاون

مع كل من جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إجراء مشاورات⁽¹⁷⁾ ومناقشات إقليمية مختلفة تتعلق باتباع أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة في إطار جائحة كوفيد-19 على أساس تقييمات التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة. وأتاحت المناقشات الإقليمية فرصاً لتبادل الخبرات في مجالي تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد ورصد الإنجازات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في الدول العربية والإجراءات الرامية إلى تحقيق انتعاش اقتصادي أخضر في أعقاب جائحة كوفيد-19، وللقيام في الوقت نفسه بتحديد ما هو مطلوب لكي تسرع المنطقة وتيرة التقدم نحو تحقيق الهدف 12 في سياق جائحة كوفيد-19. وحددت الاجتماعات الإقليمية التحديات الرئيسية التي تبطن التقدم نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وهذه التحديات تشمل ما يلي: غياب رؤية واضحة للانتقال إلى هذه الأنماط، مما يؤدي إلى وضع استراتيجيات متنوعة كثيراً ما تتداخل وتؤدي إلى هدر الموارد؛ ونقص الموارد المالية والبيئة المؤاتية اللازمة للتحويل إلى أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة؛ وبطء نقل التكنولوجيا إلى المنطقة العربية؛ ومحدودية التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات.

16 - وعقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع حكومة الكونغو ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي، الدورة السابعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة الذي استضافته مدينة برازافيل في الفترة من 1 إلى 4 آذار/مارس 2021 وشارك فيه الحاضرون بالحضور الشخصي وعبر شبكة الإنترنت. وقد عُقد المنتدى على خلفية التحدي الجديد المائل أمام التنمية العالمية والذي تطرحه جائحة كوفيد-19 التي تكشف عن أوجه ضعف شديدة وأوجه لامساواة هيكلية في أفريقيا. فحتى قبل انتشار الجائحة، لم تكن أفريقيا تسير بالفعل على الطريق الصحيح، بل كانت تتراجع في بعض الحالات، فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المحددة في خطة عام 2030، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. واتفق المنتدى على رسائل رئيسية منها أنه ينبغي للكيانات الحكومية وغير الحكومية أن تضع تدابير لكفالة استخراج الموارد الطبيعية واستخدامها على نحو مستدام وتشجيع الاستثمارات في مجالي الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة من أجل زيادة الإنتاجية وسد الفجوة الرقمية وتحفيز الابتكار وتسريع النمو.

17 - ونظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا واللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة من 15 إلى 18 آذار/مارس 2021 الدورة الرابعة لمنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة التي انعقدت بالوسائل الافتراضية. وقد اعتمد المنتدى 94 استنتاجاً وتوصية ودعا المجتمع الدولي إلى تعزيز التدابير الرامية إلى التصدي للتحديات المحددة التي أعاققت تحقيق بعض الغايات المنبثقة عن أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2020. وفي عام 2021، قدمت اللجنة تدريبات في مجال محاكاة السيناريوهات وتوقعات الاتجاهات حتى عام 2030 لمجموعة مختارة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وأظهرت النتائج أنه، بالرغم من استمرار وجود فجوات في البيانات تحول دون إجراء تحليل مستفيض لجميع غايات خطة عام 2030، فقد أدت الجهود التي تبذلها الدوائر الإحصائية الدولية والإقليمية، وعلى وجه التحديد النظم الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء، إلى زيادة توافر البيانات اللازمة لإنتاج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يتيح إمكانية إجراء تحليلات محسنة وذات تأثير تشمل عدداً من الغايات أكبر مما كانت تغطيه العمليات السابقة. وابتغاء دعم متابعة ورصد التقدم المحرز في الأجلين المتوسط والطويل،

(17) انظر <https://bit.ly/2H5Zlwh>، و www.unescwa.org/Regional-Consultation-Environmental-Dimension-SDG12-ArabRegion، و www.unescwa.org/egm-resource-efficiency-arab-region.

دشنت اللجنة مرصداً لكوفيد-19 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي⁽¹⁸⁾ يقوم بتجميع وعرض معلومات عن السياسات العامة التي تنفذها بلدان المنطقة البالغ عددها 33 بلداً للحد من أثر جائحة كوفيد-19، كما يقوم بتحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي ستترب على الجائحة على الصعيدين الوطني والقطاعي.

باء - الاستهلاك والإنتاج المستدامان

18 - لقد أبرزت جائحة كوفيد-19 بجلاء الحاجة إلى إعادة تشكيل السياسات وممارسات الأعمال التجارية والاستثمارات وخيارات المستهلكين التي تتحكم في أنماط الإنتاج والاستهلاك، وذلك من أجل بناء اقتصادات أكثر قدرة على الصمود تضمن رفاة الإنسان وتحافظ على البيئة الطبيعية. ومن الضروري "إعادة البناء بشكل أفضل" عقب جائحة كوفيد-19، مع ضمان انتقال عادل إلى اقتصادات مستدامة وقادرة على الصمود في مواجهة الأزمات تتوافر في ظلها مزايا بيئية واجتماعية، بما في ذلك خلق فرص للعمل وتحقيق رخاء مشترك.

دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين

19 - يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة خدمات الأمانة لإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، الذي وُضع بناءً على التكليف الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل دعم هذا التحول. وتشترك في إطار العمل العشري 140 جهة تنسيق وطنية تتبع حكوماتٍ وطنية وأكثر من 600 جهة شريكة أخرى في حكومات وسلطات محلية وهيئات من المجتمع المدني ومنظمات دولية ومنظمات علمية وتقنية ومؤسسات تجارية. وتقدم برامج إطار العمل العشري طائفةً من خدمات الدعم الاستشاري والتقني، بما في ذلك التوجيهات والأدوات والحلول، إلى الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة للمساعدة في تنفيذ الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة وغايات رئيسية منبثقة عن أهداف أخرى.

20 - وتتخذ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة برنامجاً مشتركاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة السياحة العالمية، من أجل وضع أدوات ونهج عالمية لتيسير اتباع نهج مشترك بين القطاعات شامل للحكومة بأكملها إزاء تطوير منظومات غذائية تعاونية ومتكاملة. والبرنامج المشترك ممول من الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة⁽¹⁹⁾ في اعتراف بأن بلوغ النطاق اللازم لأجل التعميم الفعلي للاستهلاك والإنتاج المستدامين يتطلب عملاً متضافراً على نطاق الأمم المتحدة وتوافر الموارد المالية لتحفيزه وتسريع تنفيذه. ويقدم برنامج التصدي لكوفيد-19 والتعافي من آثاره التابع لمنظمة الأغذية والزراعة الدعم للدول الأعضاء في تيسير الابتكارات من أجل زيادة كفاءة سلاسل الإمدادات الغذائية وشمولها للجميع وقدرتها على الصمود. ومنذ عام 2020، أبرم الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة والمركز الفرنسي المعني بالتعاون الدولي للبحث الزراعي من أجل التنمية

(18) انظر www.cepal.org/en/topics/covid-19.

(19) صندوق تمويل جماعي أنشأته ست وكالات شريكة للأمم المتحدة هي: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة السياحة العالمية.

شراكة مع الحكومات والجهات صاحبة المصلحة للشروع في عملية تقييم وتشاور واسعة النطاق بشأن المنظومات الغذائية في أكثر من 50 بلدا. وأحرزت منظمة الأغذية والزراعة وكذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقدما كبيرا من خلال الحصول على تقديرات لمؤشر الخسائر الغذائية العالمي ومؤشر هدر الأغذية العالمي.

21 - وتتعاون منظمة العمل الدولية بشكل مستمر مع المنتدى المعني بتسريع التحول إلى الاقتصاد الدائري في إطار جهودها الرامية إلى تيسير انتقال عادل نحو اقتصاد دائري. وتساهم المنظمة في أهداف اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وتحديدًا في شراكة اتفاقية بازل بشأن النفايات البلاستيكية التي تهدف إلى تحسين وتعزيز الإدارة السليمة بيئياً للنفايات البلاستيكية وإلى منع توليدها والنقل منه إلى أدنى حد. وتشارك المنظمة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وتتسق السياسات والأنشطة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى حول الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بما في ذلك إنتاجها واستهلاكها المستدام. ومن خلال المشاركة النشطة للمنظمة في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، كان بمقدور قطاع العمل والجهات صاحبة المصلحة في عالم العمل تسليط مزيد من الضوء على التعرض للمواد الكيميائية في أماكن العمل، وعلى مبادئ يراى بها تعزيز الوظائف الخضراء والإنتاج والاستهلاك المستدامين.

22 - وأطلق الاتحاد الدولي للاتصالات مبادرة "التوصيل من أجل التعافي" (Connect2Recover) العالمية التي تهدف إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية والنظم الإيكولوجية الرقمية للبلدان المستفيدة من أجل الربط الموثوق بالإنترنت بأسعار معقولة، في إطار جهود التعافي من كوفيد-19 والتأهب له. ويواصل الاتحاد المشاركة بنشاط في التحالف المعني بالنفايات الإلكترونية. وقد انضم الاتحاد أيضا إلى 16 وكالة وهيئة أخرى من وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها في مساعٍ تهدف إلى تيسير إحداث تحول رقمي مستدام وتعزيز التآزر العالمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار مبادرة "متحدون من أجل مدن مستدامة ذكية". ولقد وفرت مؤشرات الأداء الرئيسية للمدن المستدامة الذكية التي وضعتها المبادرة الدعم بالفعل لما يزيد على 100 مدينة في جميع أنحاء العالم في قياس مدى إسهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة وفي التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

23 - واشترك برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إطلاق برنامج "الإسكان ذو الكفاءة في استخدام الموارد في إطار الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة"، وهو مبادرة عالمية تدعم البلدان في إدماج الكفاءة في استخدام الموارد في قطاع البناء والتشييد الذي يتسبب في إطلاق نحو 40 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم، مع التركيز على برامج الإسكان الوطنية الضخمة.

24 - وفي الآونة الأخيرة، أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بالتعاون مع معهد الدراسات العليا في جنيف، قاعدة بيانات الأونكتاد المتعلقة بتجارة البلاستيك عبر دورة حياته، في محاولة أولى لقياس وتتبع التجارة العالمية في البلاستيك عبر دورة حياته بأكملها. وتسهم قاعدة البيانات إسهاما هاما في الجهود الأوسع للحد من التلوث بالمواد البلاستيكية ومن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

25 - ولن يتسنى إحداث تغيير دائم في أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة من دون التعليم. وفي ضوء ذلك، تواصل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تنسيق تنفيذ إطار "التعليم من أجل

التنمية المستدامة: نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (التعليم من أجل التنمية المستدامة حتى عام 2030) للفترة 2020-2030، مع التركيز على خمسة مجالات عمل ذات أولوية هي السياسات العامة، والتعليم والتدريب، والمربون، والشباب، والمجتمعات المحلية. وقد ناقش مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، الذي عُقد في أيار/مايو 2021، خريطة طريق "التعليم من أجل التنمية المستدامة لعام 2030"، بهدف تنفيذها، مع التركيز بقوة على الاستراتيجيات والطرق المثلى لتسخير التعليم في مواجهة التحديات العالمية المترابطة من قبيل تغيّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والاقتصادات الخضراء والدائرية. وتشمل الشراكات والمبادرات الأخرى منصة اليونسكو المشتركة بين الوكالات المعنية بالثقافة من أجل التنمية المستدامة، ومنتدى اليونسكو للمدن، وفرقة عمل اليونسكو المعنية بكوفيد-19 والسياحة. وفي قطاع المياه، اشتركت اليونسكو، مع المركز الدولي للأمن المائي والإدارة المستدامة للموارد المائية، في نشر المجلد الثاني من السلسلة العالمية للأمن المائي التي صدرت بشأن موضوع "إعادة استخدام المياه في سياق الاقتصاد الدائري"⁽²⁰⁾.

26 - وعلى الصعيد الإقليمي، لا تزال أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة عاملاً من العوامل المؤدية إلى التحديات البيئية والمناخية الراهنة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. واعتماداً هذه المنطقة الإقليمية على الفحم هو السبب الرئيسي في بلوغ حصتها من انبعاثات غازات الدفيئة المرتفعة ما نسبته 56 في المائة من الإجمالي العالمي في عام 2018⁽²¹⁾. وقد أدت الزيادة الشديدة في النفايات البلاستيكية نتيجة جائحة كوفيد-19 إلى إرهاب قدرات نظم إدارة النفايات الضعيفة أصلاً في العديد من البلدان الآسيوية⁽²²⁾، مما جعل الطرق المائية في آسيا أكثر الطرق المائية تلوثاً في العالم. وفي ضوء ذلك، تعكف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في الوقت الراهن، وفي إطار المرحلة الثانية الحالية من مبادرتها "إغلاق الحلقة"، على العمل مع مدن في جنوب شرق آسيا لقياس التلوث بالمواد البلاستيكية ورصده ومنعه. والمبادرة، إلى جانب دعمها للمدن في تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، تسهم بشكل مباشر في تنفيذ عقد الأمم المتحدة للبيانات المتعلقة بالمحيطات من أجل التنمية المستدامة، الذي يدعو إلى التعاون في جمع ورقمنة البيانات المتعلقة بالمحيطات. ويتيح التعافي من جائحة كوفيد-19 للمنطقة الإقليمية فرصة لإعادة ضبط مسارها. وفي ذلك الصدد، اتخذ بعض بلدان المنطقة تدابير خضراء في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19 ومن أجل التعافي منها. ومن الأمثلة على ذلك "الاتفاق الكوري الجديد"، الذي يهدف، من ضمن ما يهدف إليه، إلى تحويل جمهورية كوريا إلى اقتصاد خفيض الكربون من خلال الاستثمار في البنية التحتية المراعية للبيئة والطاقة الخضراء والابتكار الأخضر.

27 - وفي حين زادت الكفاءة في استخدام الموارد في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، فإن البصمة الإجمالية للمواد التي تأخذ في الاعتبار المواد الخام المستخدمة في السلع المستوردة استمرت في النمو، حيث ارتفعت بنسبة تقدر بنحو 18 في المائة بين عامي 2000 و 2017. وتنتهج بلدان اللجنة سياسات

(20) UNESCO, *Water Reuse Within a Circular Economy Context* (Paris, 2020)، متاح من خلال الرابط التالي: <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000374715.locale=en>.

(21) ESCAP, *Shaping a Sustainable Energy Future in Asia and the Pacific: A Greener, More Resilient and Inclusive Energy System* (New York, 2021)، متاح على الرابط التالي: www.unescap.org/kp/2021/regional-trends-report-2021-shaping-sustainable-energy-future-asia-and-pacific.

(22) ESCAP, *Asia and the Pacific SDG Progress Report 2021* (New York, 2021)، متاح على الرابط التالي: www.unescap.org/kp/2021/asia-and-pacific-sdg-progress-report-2021.

وطنية تشجع التحول نحو اقتصاد دائري بشكل أكبر والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وتحظى إدارة النفايات باهتمام كبير لكونها تطرح تحدياً جسيماً جداً في العديد من بلدان جنوب شرق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا، حيث لا تصل ترتيبات جمع النفايات إلا لما تتراوح نسبته بين 40 و 80 في المائة من السكان. وتشمل استعراضات الأداء البيئي في منطقة اللجنة تحليلاً وتوصيات بشأن إدارة النفايات والمسائل ذات الصلة في البلدان الخاضعة للاستعراض.

28 - ومن أجل تعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين بوصفه هدفاً شاملاً في المنطقة العربية، قادت الإسكوا عدة مبادرات تسلط الضوء على أوجه الترابط والتآزر فيما بين مختلف الأهداف. ومع ذلك، ينبغي لكي يكتمل التعميم أن تتوفر بيانات عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيدين الإقليمي والوطني. وقد أجري تقييم إقليمي للاستهلاك والإنتاج المستدامين في عام 2020 باستخدام نهج شامل لعدة قطاعات لتقييم المسائل ذات الأولوية في المنطقة، حيث تم تقييم 14 مؤشراً تغطي أهداف التنمية المستدامة 1 و 2 و 3 و 6 و 7 و 9 و 11 بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والصحة، والمياه، والطاقة، والبنية التحتية، والمدن على التوالي⁽²³⁾. وأولي اهتماماً خاصاً للبلدان العربية المتضررة من النزاعات في المنطقة دون الإقليمية. ونظراً لما تواجهه المنطقة دون الإقليمية من تحديات إضافية، فإنها متأخرة نسبياً فيما يتعلق بمصادر الطاقة المتجددة، ومعالجة المياه المستعملة، والإبلاغ عن المواد الكيميائية الخطرة، وتلوث الهواء بالجسيمات الدقيقة، وسعة مصادر الطاقة المتجددة المركبة، وإدارة النفايات. وقد حددت المنطقة الأولويات لمسار أسرع من أجل تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين والتعافي، في نفس الوقت، من الجائحة، وشمل ذلك ما يلي: التركيز على إدارة النفايات الصلبة؛ والحوافز المالية والتشريعية للتشجيع على خفض النفايات؛ وتعزيز التعاون الإقليمي بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك استطلاع إمكانية إنشاء آلية إقليمية لدعم الاستثمارات اللازمة للاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ ودعم الاستثمارات في التكنولوجيا الخضراء، بما في ذلك في أنشطة البحث والتطوير على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وبناء قدرات البلدان الأعضاء في مجال الرصد وجمع البيانات عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ ومواءمة الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال دعم التكامل الأفقي؛ ودمج الحلول المستمدة من الطبيعة في التصدي لتغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي.

29 - وقد عرقلت جائحة كوفيد-19 بشدة التنمية المستدامة في أفريقيا. غير أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أفادت بأنه، وفقاً لتقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا لعام 2020 الذي نشره مركز أفريقيا لأهداف التنمية المستدامة، يعتبر أداء البلدان الأفريقية جيداً نسبياً من حيث ضمان أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك⁽²⁴⁾. ومع ذلك، يلزم القيام بمزيد من العمل لجمع البيانات ذات الصلة وإتاحتها وتتبع التقدم المحرز. وقد وضعت بلدان عديدة في أفريقيا خططا متعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين منها أوغندا، وبوركينا فاسو، وتونس، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، والسنغال، وغانا، والكونغو، ومصر، والمغرب، وموريشيوس.

(23) انظر www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/technical_paper_assessment_of_sustainable_consumption_and_production_in_the_arab_region_2020.pdf

(24) The Sustainable Development Goals Center for Africa and Sustainable Development Solutions (2020) Network, *Africa SDG Index and Dashboards Report 2020* (July 2020) متاح على الرابط التالي: www.sdgindex.org/reports/2020-africa-sdg-index-and-dashboards-report/

30 - وتفيد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لم تتجحا بعد في فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد الطبيعية. وفي ظل سيناريو يفترض اعتماد مبادئ الاقتصاد الدائري، ستخلق قطاعات مثل إعادة معالجة المعادن والخشب فرصاً للعمل من شأنها أن تعوض وتوق الخسائر المرتبطة باستخراج المعادن وغيرها من المواد الخام. ومن المتوقع أن يسفر تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن مكاسب صافية في الرفاه ناجمة عن الأنشطة الاقتصادية، وذلك عن طريق الحد من استخدام الموارد وتدهورها وتلوثها مع تحسين نوعية الحياة⁽²⁵⁾. وتوجد في المنطقة عدة بلدان إما لديها قوانين بشأن المسؤولية الممتدة للمنتج أو هي تعكف على سن مثل تلك القوانين، وهذه البلدان بصدد تنظيم أو حظر استخدام الأكياس البلاستيكية، ولا سيما الأكياس أحادية الاستخدام. وهذه كلها تطورات ملحوظة في الاتجاه الصحيح. وتوجد أيضاً مبادرتان ذواتا نظرة مستقبلية أوسع هما الاتفاق من أجل الاقتصاد الدائري (إكوادور) والاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الدائري (كولومبيا)، تهدفان إلى زيادة استخدام الموارد وكفاءة طرائق الإنتاج.

التحديات والفرص

31 - لا تزال ممارسات الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة سائدة حتى اليوم، وهي أسباب رئيسية للأزمات البيئية الكبرى الثلاث التي يواجهها العالم حالياً، أي تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. ولئن كانت الإجراءات المتخذة لتنفيذ العديد من أهداف التنمية المستدامة لم تحقق بعد الغايات المحددة لها، فمن الواضح أن مسار الهدف 12 المتعلق بضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة يسير منذ فترة طويلة في الاتجاه الخاطئ. غير أن هناك عدة حلول وفرص تحقق أثراً إيجابياً في هذا الصدد. والفقرات التالية تسلط الضوء على بعض منها.

32 - تؤدي صكوك السياسات التجارية دوراً هاماً في الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة. وتنظم التدابير غير الجمركية الإنتاج والتجارة من أجل حماية البيئة والمستهلك. وهذه التدابير، التي تتنوع ما بين حظر للمواد الكيميائية الخطرة وفرض لقيود على استيراد السيارات المستعملة واشتراطاً لمتطلبات كفاءة في الإضاءة، تشكل بصورة مباشرة طرائق إنتاج السلع المرتبطة بالهدف 12 والغايات المنبثقة عنه، وتؤثر على فرص نفاذها إلى الأسواق وتوافرها للمستهلكين. ووفقاً لدراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مؤخراً مع الأونكتاد بشأن الروابط بين التدابير غير الجمركية وأهداف التنمية المستدامة، تبين أن ما تزيد نسبته على 10 في المائة من جميع هذه التدابير يعالج بشكل مباشر مسألة الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مما يجعل الهدف 12 ثالث أكثر أهداف التنمية المستدامة استهدافاً بالتدابير غير الجمركية⁽²⁶⁾. وفي ظل التركيز الحالي على الحد من التلوث بالمواد البلاستيكية، يعتمد عدد متزايد من البلدان تدابير من هذا النوع لتقييد التجارة في المواد البلاستيكية الخطرة وغير القابلة لإعادة التدوير، وضمان الإدارة المستدامة للنفايات البلاستيكية محلياً. وتستخدم معايير الاستدامة الطوعية أيضاً على نطاق واسع اليوم من أجل تنظيم المسائل البيئية والاجتماعية والأخلاقية المماثلة في سياق سلاسل الإمداد العالمية.

(25) انظر <https://agenda2030lac.org/en/sdg/12-responsible-consumption-and-production>

UNESCAP UNCTAD 2019: Asia and Pacific Trade and Development Report 2019. Navigating (26) .Non-Tariff Measures towards Sustainable Development

33 - ويبين سيناريو "نحو الاستدامة" الذي وضعه الفريق الدولي المعني بالموارد أن كفاءة استخدام الموارد وسياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين (الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة) يمكن أن تقلل من النمو في استخدام الموارد على الصعيد العالمي بنسبة 25 في المائة وأن تزيد من إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة 8 في المائة بحلول عام 2050⁽²⁷⁾. وتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات له أهمية أساسية في تحديد القطاعات ومجالات التدخل ذات الأثر الأكبر التي تنطوي على إمكانية إحداث تحول نُظمي، والانتهاج إلى استراتيجيات مشتركة، وتسريع وتيرة التنفيذ. وهذا هو الغرض من نهج سلسلة القيمة الذي وضعه الفريق الدولي المعني بالموارد وفرقة العمل المعنية بشبكة "كوكب واحد"، والذي أُرسي استجابة لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 1/4.

34 - واعتماد نهج قائم على سلسلة القيمة⁽²⁸⁾، يشجع الإبداع والمشاركة والتعاون فيما بين جميع الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة، له أهمية حاسمة في تجنب التدخلات المنعزلة، وخلق فرص أكثر تأثيراً وإحداثاً للتحول في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويحفز نهج سلسلة القيمة واضعي السياسات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمستهلكين والمواطنين على تحقيق غاية مشتركة، ويدعم الشراكات ذات الصلة من أجل تحويل أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة الحالية نحو الاستدامة والنهج الدائرية. وهو نهج يمكن تطبيقه على قطاعات متعددة، وقد أثبتت فعاليته في إعطاء دفعة للعمل المنسق عبر سلسلة القيمة الخاصة بالمواد البلاستيكية من أجل معالجة التلوث المرتبط بالبلاستيك والنفايات البلاستيكية⁽²⁹⁾.

35 - وتوفر الحلول الرقمية وغيرها من تطبيقات البيانات الأدوات اللازمة لتحسين الكفاءة التشغيلية وكفاءة استخدام الموارد، والحد من توليد النفايات، وخلق نمط عام مستدام للاستهلاك والإنتاج. ويمكن للتكنولوجيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة الكتل أن تساعد واضعي السياسات في واجباتهم الإدارية وعلى استكشاف الطرق التي يمكن أن تقيد المجتمع ككل⁽³⁰⁾. ويمكن لتقنية سلسلة الكتل، وهي اتجاه حديث في البلديات، أن تتيح توزيع جوانب معينة من إدارة المدينة بين الجهات صاحبة المصلحة، مما يؤدي إلى لامركزية الحوكمة ويسمح لأطراف متعددة بإدارة المعاملات المعقدة في مجالات مثل إنتاج الطاقة وتوزيعها واستهلاكها.

36 - وينبغي أيضاً أن يكون دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما في البلدان النامية، أولوية في الوقت الذي يعاد فيه توجيه التدفقات الاستثمارية نحو التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. فالمنشآت الصغيرة والمتوسطة من بين القطاعات الأشد تضرراً من الأزمة، ولا سيما في تجارتي الجملة والتجزئة، والنقل الجوي، وخدمات الإيواء والغذاء، والعقارات، والخدمات المهنية، وغيرها من الخدمات الشخصية. وفي الوقت نفسه، سيكون للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أهمية حاسمة بالنسبة للتحول نحو أنماط

(27) انظر International Resource Panel *Global Resources Outlook 2019: Natural Resources for the Future* (2019)، صحيفة وقائع متاحة من خلال الرابط التالي: <https://resourcepanel.org/reports/building-resilient-societies-after-covid-19-pandemic>.

(28) انظر UNEP, *Catalysing Science-based Policy Action on Sustainable Consumption and Production: The Value-chain Approach and its Application to Food, Construction and Textiles* (Nairobi, 2021).

(29) UNEP, *Addressing Marine Plastics: a Systemic Approach – Recommendations for Action* (2019).

(30) دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية لعام 2020.

استهلاك وإنتاج أكثر استدامة في إطار الانتعاش الاقتصادي، كما أنها ستكون أكبر الجهات المستفيدة من هذا التحول. فمعظم الأعمال التجارية في العالم هي منشآت صغيرة ومتوسطة؛ ومعظم الوظائف في القطاع الرسمي تولدها المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي توفر 7 وظائف من أصل كل 10. ويمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، نظرا لجذورها القوية في المجتمعات المحلية، أن تكون عوامل مؤثرة من عوامل التغيير والابتكار.

37 - وفي المجال متسع لتعزيز إيجاد فرص للعمل من خلال نظم نقل مستدامة. وقد أُجري تحليل مشترك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة العمل الدولية⁽³¹⁾ لدراسة الآثار المترتبة في قطاع العمالة على سيناريو يتوخى "نقلا أخضر" وتعافيا أخضر في 56 بلدا ومنطقة من بلدان ومناطق العالم. ويمكن خلق نحو 10 ملايين فرصة عمل إضافية في جميع أنحاء العالم لو أن نسبة 50 في المائة من جميع المركبات المصنعة كانت مركبات تعمل على الكهرباء. ويخفي صافي الأثر الإيجابي العام للوظائف عمليات إعادة توزيع كبيرة، حيث تنتقل الوظائف من صناعة السيارات وصناعة النفط إلى قطاع الخدمات والمعدات التي تعمل بالبطاريات والمعدات الكهربائية وقطاع النقل النظيف.

38 - والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران حيويان لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتكشف الأدلة التجريبية الحديثة أن التقدم نحو تحقيق المساواة داخل الأسرة المعيشية وتمكين المرأة، من خلال التعليم وتعزيز فرص الوصول إلى الموارد المالية وغيرها من الموارد الهامة والقدرة على التحكم فيها، يمكن أن يتيح للنساء والفتيات اعتماد أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، بسبل منها اعتمادهن تكنولوجيات طهي أنظف وتقليل استخدامهن للوقود الأحفوري الصلب. وعلاوة على ذلك، تقوم المرأة بالفعل بدور هام في الانتقال إلى اقتصاد أخضر ويمكنها أن تعطي سلوكيات الاستهلاك والإنتاج المسؤولين دفعة إلى الأمام، فضلا عن الاضطلاع بدور ريادي في إشاعة ثقافة التدوير على مستويات كثيرة.

جيم - تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات

39 - إن العلم والتكنولوجيا ضروريان لكي تتمكن البشرية من التصدي بشكل جماعي لتحديات التنمية المستدامة، بما فيها جائحة كوفيد-19. ورغم أن الجائحة هي فاجعة إنسانية، فهي أيضا فرصة للاعتراف بأوجه القصور الأعمق جذورا في النظم الاستشارية الحالية الخاصة بالتفاعل بين العلوم والسياسات وتأثيرها في المجتمع على جميع المستويات، والعمل على معالجة أوجه القصور تلك. والجانب الأكبر من العمل ينبغي أن تقوم به البلدان نفسها، ولكن التعاون الدولي المدعوم من منظومة الأمم المتحدة يمكن أن ييسر إحراز تقدم في جميع هذه المجالات. وتوجد مبادرات عديدة من هذا القبيل، ولكن يلزم توسيع نطاقها.

40 - وقد كرست الأمم المتحدة جهودا وموارد كبيرة لبناء النظام الإيكولوجي القائم على تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة على نحو أوسع، وذلك بوسائل من بينها بناء القدرات، من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، جمعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مئات الخبراء والجهات صاحبة المصلحة، وجمعت طائفة واسعة من البحوث والموجزات المخصصة للسياسات والعلوم ومن منشورات الأمم المتحدة وتقييماتها. ونظمت الإدارة المنتدى السنوي السادس المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة

(31) ECE, ILO, *Jobs in Green and Healthy Transport: Making the Green Shift* (Geneva, 2020).

يومي 4 و 5 أيار/مايو 2021 تحت عنوان "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تعافٍ مستدام ومرن من جائحة كوفيد-19، والمسارات الفعالة للعمل الشامل للجميع نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة". وتباحث المشاركون في المنتدى الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19، من حيث تحسين التفاعل بين العلم والسياسات والمجتمع، والتعافي المرن، والاستجابات السريعة للتحديات العالمية. وحددوا حلولاً في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل "إعادة البناء على نحو أفضل" وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومن أجل ضمان الإدماج والابتكار.

41 - ويشكّل وضع وتنفيذ أطر علمية متعددة التخصصات محفزاً أساسياً للمعارف من أجل تحقيق تنمية شاملة للجميع ومستدامة بيئياً. وفي هذا الصدد، ستقدم اليونسكو في مؤتمرها العام المقبل مشروع توصية بشأن العلم المفتوح. والهدف من وراء ذلك هو توفير إطار دولي لسياسات العلوم المفتوحة وممارساتها يعترف بالفوارق بين المناطق في منظورات العلم المفتوح ويأخذ في الاعتبار، بوجه خاص، التحديات المحددة التي يواجهها العلماء وغيرهم من الجهات الفاعلة في مجال العلوم المفتوحة في البلدان النامية.

42 - والتعميم الاستراتيجي للعلم والتكنولوجيا والابتكار هو أيضاً عامل مساعد محوري وهام من عوامل التحول في المنظومات الغذائية الزراعية، وهو بمثابة قوة دافعة لضمان التنمية الريفية المرنة والمستدامة والشاملة للجميع. ويمكن للتكنولوجيا الأحيائية والتكنولوجيات الرقمية وغيرها من الابتكارات التكنولوجية أن تدعم التحول من سلسلة غذائية خطية إلى نماذج دائرية تتضمن نهجاً منظومية كلية لضمان توافر مقومات الاستدامة في الأمد البعيد. وفي هذا السياق، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مبادرة AgrIntel بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في عام 2018 لدعم الجهود الرامية إلى حشد الاستثمار الخاص لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة⁽³²⁾.

43 - وعلى الصعيد الإقليمي، تشير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن البلدان الأفريقية تخصص حالياً، في المتوسط، ما نسبته نحو 0,42 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأنشطة البحث والتطوير، وهي نسبة أقل بكثير من الهدف الذي حدده الاتحاد الأفريقي والبالغ 1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وإلى جانب الحاجة إلى استثمارات كبيرة في أنشطة البحث والتطوير، تحتاج الحكومات الأفريقية إلى تعزيز سياساتها الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار ابتغاء التعجيل باعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وذلك بسبل منها تعزيز تنفيذ استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا لعام 2024. ويمكن أيضاً للشراكات بين الشمال والجنوب والشراكات فيما بين بلدان الجنوب في مجالات البحث والتطوير والابتكار ووضع السياسات أن تكون استكمالاً للجهود الوطنية والإقليمية.

44 - وتواجه المنطقة العربية تحديات بسبب الحلقة المكسورة الواضحة بين العلوم والسياسات. وللمساعدة في التصدي لهذه التحديات، توفر المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية الاقتصادية في المنطقة العربية⁽³³⁾ معارف قائمة على العلوم (توقعات تغير المناخ) للاسترشاد بها في عمليات اتخاذ القرار في المجالات المتصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك أثر تغير المناخ على الموارد الطبيعية (توافر المياه والتربة/الإنتاجية الزراعية).

(32) انظر www.fao.org/news/story/en/item/1171495/icode/.

(33) www.riccar.org/.

45 - ولترجمة أولويات الاستهلاك والإنتاج المستدامين إلى سياسات وإجراءات، يكون لتوافر الأدلة القوية والتحليل الرصين لاستخدام الموارد أهمية حاسمة. ولهذه الغاية، تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الأعضاء على إنشاء فريق الرابطة المعني بالموارد المشكّل على غرار الفريق الدولي المعني بالموارد. ومن المتوخى أن يكون فريق الرابطة المعني بالموارد هيئة تضم خبراء دوليين وإقليميين ووطنيين وحكومات، وتعزّز التعاون والعمل من أجل الإدارة المستدامة للموارد (الغاية 12-2 من غايات أهداف التنمية المستدامة) في سياق الدول الأعضاء في الرابطة.

46 - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يتطلب تطوير الاقتصاد الدائري تحولاً في السياسات العامة والقواعد التنظيمية ونظم الإدارة والمالية العامة والاستثمارات ونظم التمويل والقدرات في جميع المراحل، بما في ذلك مراحل الإنتاج والاستهلاك والتخلص النهائي من النفايات.

47 - والاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو) (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2018)، الذي يُعتبر أول معاهدة بيئية في المنطقة الإقليمية والذي دخل حيز النفاذ في 22 نيسان/أبريل 2021، هو اتفاق يعزّز التفاعل بين العلم والسياسات والمواطنة. وبعض الأحكام الواردة في هذا الاتفاق الجديد من نوعه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تهدف إلى ضمان حصول المستهلكين والمستخدمين على معلومات رسمية واضحة وذات صلة عن الخصائص البيئية للسلع والخدمات وأثارها على الصحة، تقضي إلى أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة وتشجع الشركات على إعداد تقارير بشأن الاستدامة تعكس أداءها الاجتماعي والبيئي.

دال - تمويل التنمية

48 - قبل انتشار الجائحة، بلغت احتياجات التمويل السنوية غير الملابة لأهداف التنمية المستدامة 2,5 تريليون دولار - والآن، زادت هذه الاحتياجات إلى 3,5 تريليونات دولار⁽³⁴⁾. ولدى إضافة احتياجات التمويل السنوية لاتفاق باريس، التي تقدر بما يتراوح بين 1,6 تريليون دولار و 3,8 تريليونات دولار، يصل حجم الاحتياجات التمويلية للتنمية إلى حوالي 6 تريليونات دولار سنوياً حتى عام 2050⁽³⁵⁾. وقد أدى كوفيد-19 إلى تراجع حاد في التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأثر على جميع جوانب تمويل التنمية. إذ اتخذت تدابير مالية ونقدية غير مسبقة - تخصيص 16 تريليون دولار من الحوافز المالية واتخاذ المصارف المركزية تدابير طارئة - من أجل التخفيف من حدة التأثير الاجتماعي والاقتصادي المترتب على الجائحة. ولكن على الرغم من هذه الاستجابة السياساتية الواسعة النطاق التي اتسمت مع ذلك بتفاوتها الشديد، شهد الاقتصاد العالمي أسوأ ركود له منذ 90 عاماً، وتأثرت به أكثر شرائح المجتمعات ضعفاً تأثراً غير متناسب. وانخفض نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في جميع المناطق الإقليمية؛ وعانى قرابة الثلث من البلدان النامية من خسائر في دخل الفرد عكست مسار المكاسب التي تحققت على

(34) انظر - www.oecd.org/development/global-outlook-on-financing-for-sustainable-development-2021-e3c30a9a-en.htm

(35) انظر - www.ccacoalition.org/en/news/bridging-gap-climate-finance-untapped-potential-investing-short-lived-climate-pollutant

مدى عقد أو أكثر، وكانت أعلى مستويات الخسائر في الدخل تلك المسجلة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

49 - وتحذر فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، في منشورها "تقرير تمويل التنمية لعام 2021"، من أن كوفيد-19 قد يفضي إلى عقد ضائع من زمن التنمية. ويسلط التقرير الضوء على مخاطر حدوث تفاوت حاد قد يشهده العالم على المدى القريب، حيث تتسع الفجوات الفاصلة بين الأغنياء والفقراء. وتتفاقم المخاطر القصيرة الأجل بسبب المخاطر النظامية المتزايدة مثل تغير المناخ، وهو ما يهدد بوضع مزيد من العقبات على طريق التقدم. ولمنع حدوث هذا السيناريو، توصي فرقة العمل في تقريرها باتخاذ إجراءات فورية، وتطرح حلولاً لحشد الاستثمارات في البشر وفي البنية التحتية لإعادة البناء على نحو أفضل. وتحدد فرقة العمل أيضاً إصلاحات تُدخل على الهيكل المالي والسياساتي العالمي من أجل ضمان دعمه لتعافي مستدام ومرن وتوافقه مع خطة عام 2030. وتوضح آثار جائحة كوفيد-19 والمخاطر النظامية، من قبيل تغير المناخ، أهمية إدارة المخاطر بالنسبة للتنمية المستدامة على الصعيد الوطني وبالنسبة لوسائل التنفيذ. وينبغي للتعاون الإنمائي أن يدعم البلدان النامية في تعزيز قدراتها الوطنية والمحلية على إدارة تلك المخاطر والحد منها⁽³⁶⁾.

50 - ويؤدي تعزيز السياسات والإدارة الضريبية في الدول الأعضاء دوراً حاسماً في تحسين تعبئة مواردها المحلية من أجل التنمية المستدامة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسائل من قبيل الضرائب التضامنية (مثل الضرائب على الأرباح غير المتوقعة وغيرها من الضرائب المفروضة على العملاء ذوي الرصيد المالي الضخم في سياق التصدي للجائحة والتعافي منها)، وفرض ضرائب على الاقتصاد الرقمي، وفرض ضرائب على الكربون وغير ذلك من الضرائب البيئية، وتحسين نظم البيانات الضريبية. وفي هذا الصدد، تقوم حاجة ملحة إلى نهج متكامل إزاء العمل المتعلق بالسياسات وبناء القدرات في مجال التعاون الضريبي، يمهد الطريق أمام استجابة منسقة وفعالة - على الصعيدين الدولي والإقليمي - لاحتياجات البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية⁽³⁷⁾.

51 - وتؤدي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضاً دوراً رئيسياً في تمويل التنمية. وما فتئت منظمة العمل الدولية تعمل، على مدى العقد الماضي، مع القطاع المالي على تشجيع وضع وتنفيذ نظم لإدارة الاستدامة في المؤسسات المالية مما يمكن الجهات الممولة من توجيه رأس المال بشكل هادف نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مختلف قطاعات الاقتصاد. وإضافة إلى ذلك، عملت منظمة العمل الدولية بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومع ائتلاف من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، على صوغ المبادئ الدولية للممارسات الجيدة في مجال البنية التحتية المستدامة، التي نشرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2021. وعملت مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي شراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والقطاع المالي العالمي تهدف إلى تعبئة التمويل من القطاع الخاص من أجل التنمية المستدامة، مع أكثر من 400 عضو للمساعدة في إيجاد قطاع مالي يخدم الإنسان والكوكب ويحقق، في الوقت نفسه، آثاراً إيجابية.

(36) انظر E/2021/70.

(37) الملاحظات التي أدلى بها الأمين العام في 12 نيسان/أبريل 2021 أمام منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية المنعقد في عام 2021.

52 - وعلى الصعيد الإقليمي، اتخذت مجموعة من التدابير مثل مرفق السيولة والاستدامة الذي أطلقتته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤخرا كوسيلة لإدارة الديون وكفالة استدامة المالية العامة من أجل خفض تكاليف الاقتراض التي تتكبدها الحكومات عن طريق زيادة الطلب على سندات السيادية. ويمكن ذلك حاملي السندات السيادية الحاليين من طرح هذه الأدوات كضمان لقروض ذات فائدة منخفضة تُمول جزئيا من إصدار جديد لحقوق السحب الخاصة. ويمكن عندئذ استخدام الموارد التي تُحشد من خلال اتفاقات إعادة الشراء هذه في تمويل الاستثمارات في السندات السيادية للأسواق الناشئة. ويمكن أيضا استخدام هذا الحافز لبناء القدرات المؤسسية والبشرية اللازمة لزيادة مقايضات الديون وإصدارات السندات الخضراء والزرقاء، وهي آليات هامة لتحقيق عائدات للاستثمار على الصعيد المحلي وغيره من الصعد وإعادة تمويل التنمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ في طريقها لأن تصبح سوقا عالمية كبرى للسندات الخضراء، حيث أصدرت بلدان المنطقة الإقليمية من هذه السندات ما بلغ مجموعه التراكمي 217 بليون دولار على الصعيدين المحلي والدولي بين عامي 2015 و 2020⁽³⁸⁾. ومع ذلك، وعلى الرغم من صعود نجم السندات الخضراء في المنطقة، لا تزال البلدان ذات الاحتياجات الخاصة تواجه تحديات متزايدة في جمع التمويل من خلال أسواق رؤوس المال المقترضة منها مثلا تقييمات الجدارة الائتمانية المنخفضة والثغرات في القدرات وقصور نمو أسواق رأس المال المحلية.

هاء - الشراكة

53 - أبرزت جائزة كوفيد-19 العالمية بمزيد من الوضوح الأهمية البالغة للشراكات في التعبئة لاتخاذ إجراءات متضافرة في مجالات رئيسية شاملة لعدة قطاعات، والحاجة الملحة إلى إيجاد سبل جديدة لكي تعمل جميع الجهات الفاعلة معا. وتعتبر شراكات أصحاب المصلحة المتعددين آليات قوية لتحقيق هذا التحول التآزري الشامل لعدة قطاعات، حيث يمكنها أن تضم مجموعة كاملة من الجهات الفاعلة من مختلف القطاعات وأن تيسر الاستخدام الأمثل للموارد، ولا سيما من خلال التكنولوجيا الرقمية.

54 - وقد تضافرت جهود عدد كبير من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجهات الشريكة من القطاع الخاص وكيانات الأمم المتحدة ووكالات التعاون الدولي، فكونت العديد من الشراكات والتحالفات وأشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تسهم في التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتذكر على سبيل المثال مبادرة "الفرص العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة" التي تعتبر عاملا مسرعا لبلوغ الهدف 12، وهي تجمع جهات شريكة استراتيجية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للنقابات العمالية وشبكة التضامن من أجل المساواة والإيكولوجيا والتنمية (SEED) والمنتمى الاقتصادي العالمي. وقد ثبت أن إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وشبكتها المعروفة باسم "كوكب واحد" لهما أهمية أساسية في تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والمتعدد أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيدين الدولي والوطني منذ عام 2012.

55 - وتواصل الأمم المتحدة تعزيز الشراكات الفعالة بين أصحاب المصلحة المتعددين. وتحقيقا لهذه الغاية، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية منتدى الشراكات لعام 2021 التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي عُقد في أيار/مايو 2021 تحت عنوان "الشراكات بوصفها عامل تحول جذري من أجل

(38) تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن تمويل التنمية لعام 2021 (يصدر قريبا).

تحقيق تعافٍ مستدام من كوفيد-19“. وعرض المنتدى أمثلة عملية لشراكات أصحاب المصلحة المتعددين وناقش الرؤى المبكرة بشأن الأدوار الاستراتيجية للشراكات المتعددة أصحاب المصلحة وسبل المضي بها قداما في سياق المشهد الإنمائي لما بعد الجائحة. وإضافة إلى ذلك، فإن مبادرة تسريع الشراكات من أجل خطة عام 2030، وهي مبادرة وضعتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومبادرة إقامة الشراكات بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للشراكات والاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومكتب التنسيق الإنمائي، تقدم الدعم حاليا لضمان فعالية الشراكات في عدة بلدان، حيث تعمل بشكل وثيق مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين في ساموا وسري لانكا وسيشيل والمكسيك وملديف وموريشيوس. وكذلك تُبذل في الوقت الراهن جهود للنهوض بفعالية الشراكات في الكاريبي من خلال التعاون مع مقر منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومع الوكالة الكاريبية للصحة العامة.

56 - ويوفر الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الدعم للتحالف العالمي المعني بالاقتصاد الدائري وكفاءة استخدام الموارد من أجل التوسّع في أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وفي عام 2020، دعم كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية وضع وإطلاق برنامج عمل المنتدى المعني بتسريع التحول إلى الاقتصاد الدائري⁽³⁹⁾ الذي يشكل دعوة لاستنهاض مؤسسات الأعمال التجارية والحكومات والباحثين والمستهلكين والمجتمع المدني للعمل معا من أجل التعجيل بالانتقال إلى اقتصاد دائري. ويشتمل برنامج العمل على خمسة منشورات عن المواد البلاستيكية، والمنسوجات، والإلكترونيات، والأغذية، والمعدات الإنتاجية؛ ويتضمن أيضا دعوة واضحة إلى العمل من أجل إدماج العمل اللائق والنهوض به في سياق الانتقال إلى اقتصاد دائري. وفي أعقاب أزمة كوفيد-19، أجرى المنتدى تقييماً وفق سيناريو تركز فيه الحكومات الاستثمار على الانتعاش الاقتصادي في مجال أنواع الطاقة المتجددة، وعمليات ترميم المباني المحققة للكفاءة، والنقل الأخضر. وخلصت الدراسة إلى أن تخصيص الإنفاق الأخضر لأكثر من 60 بلدا ومنطقة عالمية يمكن أن يخلق نحو 20,5 مليون فرصة عمل صافية إضافية بحلول عام 2030. ويقارن ذلك بنحو 3 ملايين وظيفة إضافية تتوافر في ظل سيناريو تقليدي من نفس الحجم، مما يعطي دفعة لسيناريو “سير الأعمال كالمعتاد” بالنسبة للنمو في مختلف القطاعات من خلال خفض للضرائب على القيمة المضافة.

57 - وعلى الصعيد الإقليمي، يتوقع أن تكون منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الحديثة النشأة قوة دافعة للإنتاج والاستهلاك المستدامين في المنطقة. كما تشكل منطقة التجارة الحرة فرصة للبلدان للتعاون وتعزيز بيئات سياساتها الوطنية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار بغية التعجيل باعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وتعزيز تنفيذ استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا لعام 2024. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وضعت عدة مبادرات وشراكات للتعجيل بالتنمية الاقتصادية الخضراء. فعلى سبيل المثال، يتتبع مرصد كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي السياسات العامة التي تنفذها بلدان المنطقة الإقليمية البالغ عددها 33 بلدا للحد من أثر جائحة كوفيد-19، ويقدم تحليلات للأثار الاقتصادية والاجتماعية التي ستنشأ عن هذه السياسات على الصعيدين الوطني والقطاعي⁽⁴⁰⁾.

(39) <https://pacecircular.org/action-agenda>

(40) www.cepal.org/en/topics/covid-19

ثالثاً - استنتاجات

58 - كشفت جائحة كوفيد-19 عن نقاط الضعف في نماذج التنمية الحالية، حيث أدت إلى تفاقم التحديات القائمة من خلال تعطيلها لحياة المجتمعات والاقتصادات وسلاسل الإمداد الأساسية على نحو غير مسبوق. وأنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية غير المستدامة هي السبب الرئيسي الكامن وراء الزيادة السريعة في انبعاثات غازات الدفيئة وغيرها من أشكال التدهور والتلوث البيئيين، مما يقوض آفاق التنمية ويهدد رفاه الإنسان.

59 - ويتطلب تغيير هذه الأنماط إحداث تحول في اقتصاداتنا، من حيث سبل إنتاجنا وتجهيزنا للموارد الطبيعية واستخدامنا وإدارتنا إياها واعتمادنا نهجاً لسلسلة الإمداد في أنظمتنا الاجتماعية - الاقتصادية ومن حيث كيفية تصميمنا وتنفيذنا لسياساتنا المالية والاقتصادية الوطنية. ومن الضروري وضع رؤية منظومية للتغيير مع كفاءة انخراط غير مسبوق للمجتمع الدولي من أجل إحداث تغيير جذري في هذه الأنماط وضمان تعافٍ من الجائحة يتسم بالمرونة والشمول والإنصاف ويكفل رفاه الإنسان ويحافظ على البيئة الطبيعية. ويمكن أن يستمر إطار العمل العشري المتجدد للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في دعم هذه الجهود لما بعد عام 2022، وأن يكون الأساس لاستراتيجية أوسع وأكثر شمولاً للجميع من أجل توسيع نطاق العمل وتسريعه بهدف التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

60 - ورغم أن أسسا عريضة قد وُضعت للعمل التحويلي الذي يتطلبه المجتمع الدولي من أجل التحول إلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة والانتقال إلى اقتصاد دائري، لا يزال التحدي يتمثل في كيفية تعزيز التعاون والتجانس والتكامل فيما بين الشركاء والمناير القائمة من أجل التقدم بخطى أسرع نحو التوسع في هذه التحولات الحيوية الرامية إلى تحسين صحة البشر وتحقيق الرخاء وحماية الكوكب. ويضاف إلى ذلك أنه إذا كانت بعض السياسات والإجراءات والاستثمارات المحددة قد أُرسيت ووجهت لتحسين كفاءة استخدام الموارد والتعجيل بالانتقال نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، فإن هذه التدابير لم تُعتمد على نطاق واسع.

61 - ومعظم التدخلات في مجال السياسة العامة هي، علاوة على ذلك، إما خطط قطاعية أو خطط قائمة بذاتها لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مما يعوق إمكانية التغلب على العزلة القطاعية ومواءمة السياسات والأنظمة القائمة. ويجب أن يكون إيجاد أوجه تآزر بين سياسات الدول واستراتيجيات الشركات في القطاعين الخاص والعام والمبادرات الاجتماعية والمجتمعية مسألةً جوهرية في سياق أي تغيير مفض إلى تنمية قادرة على إحداث تغيير هيكلي تدريجي يمكن أن يؤدي إلى نقلة نوعية في أنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية. ولهذه الغاية، تقوم حاجة ملحة إلى الجمع بين إصلاح السياسات وإعادة توجيه الاستثمارات والنشر الواسع النطاق للتكنولوجيات ونماذج العمل التجاري النظيفة والفعالة من حيث استخدام الموارد، وكذلك تمكين المستهلك من اعتماد خيارات أكثر استنارةً ومسؤولية، من أجل تحفيز هذا التحول ليصل إلى النطاق والسرعة المطلوبين لتنفيذ خطة عام 2030.

62 - ويتيح التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها فرصةً فريدة لتحفيز التحول نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة من خلال سياسات متسقة ومتكاملة تعزز الحلول المبتكرة وتشجع سلوكيات الاستهلاك المستدام. وقد حان الوقت لاغتنام هذه الفرصة وإعادة البناء على نحو أفضل.